

ائتلاف الكرامة يشاغل اتحاد الشغل عن مواجهة النهضة

نورالدين الطوبوي يشن هجوما حادا على القضاء التونسي ويعتبره مسيئا



الاتحاد قوة دفع لتعديل البوصلة

غير معني بالاجتماع الفني وطلب منه المغادرة إلا أنه رفض وتحصن بكونه نائبا وله السلطة في الدخول إلى أي مكان مما تسبب في انفضاض الاجتماع. وسبق أن أثار العفاس جدلا في تونس بعد كلمة في البرلمان قال فيها إنه "لا يجب الخجل من التكفير لأنه حكم شرعي" وذلك في معرض رده على مناوشة بين نواب كتلته ونواب الحزب الدستوري الحر.

وبالإضافة إلى اتهامات السيطرة على القضاء تواجه حركة النهضة اتهامات بالسيطرة على وزارة العدل وهي القضية التي أثارها رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى مؤخرا.

واتهمت موسى النهضة بهيمنتها على وزارة العدل التونسية بعد أن رصدت وجود اتصالات بين نواب عن الحركة وإرهابيين في السجن في وقت عاد فيه شبح الإغتيالات بخيم على الأجواء في تونس بعد تلقي موسى تهديدات جديدة بالتصفية الجسدية.

أن الاتحاد سيخرج عن واجب التحفظ وسيسمي الأشياء بمسمياتها. وسبق أن شنت مواقع التواصل الاجتماعي المقربة من الإسلاميين حملة تحريض ممنهجة ضد اتحاد الشغل وقياداته ما أعاد إلى الأذهان حادثة اقتحام روابط حماية الثورة الإسلامية (عناصرها قيادات في ائتلاف الكرامة) في 2014 لمقر اتحاد الشغل المركزي والاعتداء بالأسلحة الأبيض والبرونز على النقابيين.

وفيما يعتبر النائب عن ائتلاف الكرامة محمد العفاس أنه تعرض إلى اعتداء من أشخاص ينتمون إلى الاتحاد العام التونسي للشغل بعد رفض ممثلين للاتحاد الجهوي بصفافس حضوره في اجتماع بصفته نائبا عن حزب ائتلاف الكرامة. يؤكد الأمين العام المساعد للاتحاد المكلف بالإعلام سامي الطاهري أن العفاس اقترح اجتماع اللجنة الفنية الجهوية للصحة بصفافس والتي تضم أطباء ومرمضين وممثلين عن نقابات الصحة وحاول فرض حضوره رغم أنه

ورؤوسهم مرفوعة". معتبرا في كلمة القاها خلال تجمع عمالي، أمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل بصفافس (جنوب)، أن استهداف اتحاد الشغل هو استهداف للشعب التونسي من أجل ضرب حقوقه.

«بالإضافة إلى السيطرة على القضاء، النهضة تواجه اتهامات بالسيطرة على وزارة العدل»

ووصف الطوبوي الائتلاف بـ«ائتلاف الشر»، مؤكدا أنه يمارس «ضغطا على البرلمان من خلال تعطيل مشاريع القوانين والقيام باعتصامات واستغلال نفوذه والحصانة التي يتمتع بها». وأكد أن القضية سياسية بامتياز وأنه على تونس أن تعيش اليوم في جمهورية القضاء المستقل ومشددا على

حركة النهضة التي تمارس كافة أنواع الضغط على رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ لإجباره على إجراء تعديل على الائتلاف الحكومي يمثل في استبعاد حركة الشعب (قومية) وضم حزب قلب تونس في مسعى لاستنساخ تجربة التوافق مع حركة نداء تونس.

وشن نورالدين الطوبوي، هجوما حادا على القضاء، متهما إياه بـ«المسئس» وبـ«الكيل بمكيالين» مؤكدا أن القضاء ليس فوق النقد إذا كان يحكم بمثل هذه الطريقة في إشارة إلى حصول انحرفات.

وتتهم حركة النهضة المقربة من ائتلاف الكرامة بالسيطرة على القضاء منذ تولى القيادي في الحركة نورالدين البحيري لوزارة العدل في حكومة الترويكا.

وتوجه الطوبوي، برسالة إلى قيادات المنظمة الموقوفين في قضية ما يعرف بـ«الاعتداء على النائب محمد العفاس»، قائلا إنهم «سيغادرون السجن بشرف

يناور ائتلاف الكرامة الإسلامي سياسيا بشن حملة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل في خطوة نقلت مواجهة الاتحاد من مراقبة تجاوزات حركة النهضة الإسلامية إلى ائتلاف الكرامة، واستغلال الحوادث المعزولة قضائيا، وهو ما يندرج بمعرفة استقطاب تضع سلك القضاء تحت المجهر.

تطاون (جنوب شرق) بسبب تملص الحكومة السابقة التي كانت تقودها حركة النهضة من اتفاقية مع المحتجين، إضافة إلى تصاعد الأصوات المطالبة بضرورة عقد حوار وطني، اختار الائتلاف فتح معركة جانبية مع ائتلاف الكرامة.

وبغض النظر عن ممارسات ائتلاف الكرامة الاستفزازية، إلا أن مراقبين يرون أن انجرار الاتحاد لهذه المعركة لا يخدم البلاد باعتبار أن تجاوزات النهضة تعد أكثر خطرا على البلاد والتونسيين من استفزازات الائتلاف الذي يوصف بالمنطرف والمقرب من حركة النهضة نفسها.

ويرى هؤلاء المراقبون أنه كان من الحري باتحاد الشغل فتح معركة ضد

تونس - ينشغل الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) بصراع لا ينتهي مع «ائتلاف الكرامة» وصل إلى درجة التشكيك في القضاء الذي وصفه الأمين العام للاتحاد نورالدين الطوبوي بالمسييس، في سابقة خطيرة تعزز الشكوك في سيطرة الإسلاميين على القضاء.

وقل هذا الصراع من تركيز اتحاد الشغل على تجاوزات حركة النهضة وزعيمها راشد الغنوشي في وقت تزايدت فيه حدة الخلافات بين الحركة ورئاسة الجمهورية بسبب منازعة الغنوشي للرئيس قيس سعيد في صلاحياته.

وبينما تعيش البلاد حالة احتقان اجتماعي في منطقة الكامور من ولاية

جدل في الجزائر بشأن تولي مزدوجي الجنسية للمناصب السامية

تنازل سمير شعابنة عن منصب وزير بسبب الجنسية الثانية يرحج السلطة

البلاد، وحتمية اللجوء إلى خيار التقشف كمالا وحيد لعقنة نفقات الدولة، فاجأ الرئيس تبون الجميع بالكشف عن طاقم الممارسة الخفية لهؤلاء هزت صدقية يتشكل من 39 وزيرا وسبعة كتاب دولة.

وفيما أثار الإعلان عن تعيين سمير شعابنة، مقدمة للتراجع عن البند الذي يحظر على مزدوجي الجنسية شغل أي منصب سام في الدستور القادم، فإن قرار التنازل أثار موجة من الاستفهامات حول خلفياته الحقيقية، إذا ما كانت تتصل برغبة الرجل في عدم التفريط في جنسيته الثانية، رغم مغريات منصب كاتب الدولة، أم تتعلق بتراجع من طرف المقرر في آخر المطاف.

ورغم ارتباط المسألة بقضية السيادة الوطنية في خطابات السلطة، إلا أن الممارسة الخفية لهؤلاء هزت صدقية الخطاب، مما استدعى إدراج حظر ازدواج الجنسية في المناصب السامية في تعديلات العام 2016 لدستور البلاد، غير أنه لقي انتقادات كبيرة بدعوى «تعمد إقصاء الكفاءات التي اضطرت إلى الهجرة وإلى حمل جنسية ثانية».

يحملون جنسية فرنسية إلى جانب جنسيتهم الأصلية. وإذا ارتبط القرار المذكور بامتزجة سياسية بين الفاعلين في سلطة بوتفليقة، فإنه قدم صورة قاتمة عن كيفية إدارة الشأن العام في البلاد وأساء لسمعتها، وكان واحدا من الروافد التي غذت ثورة الجزائريين السلمية في وجه النظام، وتكرار نفس السيناريو مع سمير شعابنة يؤكد ثبات السلطة على تقليدها وممارساتها المثيرة.

وجاء السيناريو في أعقاب تعديل حكومي أجراه الرئيس عبدالمجيد تبون، على طاقم رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، تم بموجبه إنهاء مهام عدد من الوزراء وعلى رأسهم وزير المالية عبدالرحمن راوية، وتغيير مناصب وزراء آخرين كشمس الدين شيتور، الذي نقل من حقيبة التعليم العالي إلى حقيبة جديدة للطاقت المتجددة.

وفيما كان الرأي العام يتطلع إلى تقليص عدد الوزراء وكتاب الدولة، تماشيا مع الوضع الاقتصادي المتعثر الذي تعيشه

طبيعة السلبية، إن كانت تتعلق بقضية الجنسية الثانية أم بشيء آخر. ولحم يصدر أي توضيح أو تعليق من طرف المعنوي إلى حد الآن، ليعيد بذلك طرح جدل مزدوجي الجنسية، في ظل حمل الكثير من المسؤولين الساميين في الدولة جنسية ثانية، وتحدثت بعض الإحصائيات عن 50 ألف مسؤول جزائري



تبون يستفز الجزائريين

وذكر مصدر مطلع لـ«العرب»، أن «سمير شعابنة كان متحمسا لشغل منصب تنفيذي في الحكومة، ولم تثر مسألة الجنسية الثانية سواء قبل التنصيب أو بعده، إلا أن الجهة الأمنية المخولة بالتحقيق في الشخصيات، أبلغت رئاسة الجمهورية متأخرة عن سلبية ملف الرجل»، ولم يتسن لـ«العرب» التأكد من

وتزامن تنازل شعابنة عن حقيبة كتابة الدولة، مقابل الاحتفاظ بجنسيته الثانية (الفرنسية)، على اعتبار أن الدستور الساري يحظر شغل مزدوجي الجنسية لأي منصب سام في الدولة، مع سجال بين وزير الإتصال والناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر، ووزير العدل بلقاسم زغماتي، على خلفية الحضور المتأخر للجدل، من قبل رئيس الوزراء السابق المسجون أحمد أويحيى، لجانزة شقيقه المحامي العيفة أويحيى.

الجزائرية، إلغاء تعيين سمير شعابنة، في منصب كاتب دولة مكلف بشؤون الجالية، ويرر ذلك بـ«رفض الرجل التنازل عن جنسيته الثانية، وفق مقتضيات البند 63 من الدستور الساري»، وهو ما أثار انتقادات شديدة للسلطة بسبب ما وصف بـ«التهاون في المسائل السيادية»، وعلق مدونون بالقول «اللوم لا يوجه لشعابنة، بقدر ما يوجه للجهة التي عينته، حيث أبانت بهذا الخلل عن تفريط كبير في إدارة الشأن العام».

وتزامن تنازل شعابنة عن حقيبة كتابة الدولة، مقابل الاحتفاظ بجنسيته الثانية (الفرنسية)، على اعتبار أن الدستور الساري يحظر شغل مزدوجي الجنسية لأي منصب سام في الدولة، مع سجال بين وزير الإتصال والناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر، ووزير العدل بلقاسم زغماتي، على خلفية الحضور المتأخر للجدل، من قبل رئيس الوزراء السابق المسجون أحمد أويحيى، لجانزة شقيقه المحامي العيفة أويحيى.

صابر بلدي

الجزائر - تنازل سقطات السلطة الجزائرية في الآونة الأخيرة بشكل لافت، مما يعزز حالة الارتباك التي يدار بها الشأن العام، ويعيق الشكوك القائمة حول تعدد الرؤوس الفاعلة في هرم النظام، وهو ما يقدم نذيرة مجانية لخصومها الذين يستغلون سقطاتها في الشرعية الشعبية النسبية التي أفرزت عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد في انتخابات ديسمبر الماضي.

وأثار تنازل النائب البرلماني عن الجالية الجزائرية في فرنسا سمير شعابنة، عن منصب كاتب دولة لدى رئيس الوزراء مكلف بشؤون المجموعة الوطنية في المهجر، جدلا واسعاً في الشارع الجزائري، ليعيد بذلك سيناريو سابق سجل خلال إحدى حكومات الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، لما أعلن عن تسمية مسعود بن عقون وزيرا للسياحة، ثم تم التراجع عن القرار غداة تنصيبه. وأكد بيان صادر عن الرئاسة